منظمة العفو الدولية

September 1999

سبتمبر / أيلول ١٩٩٩ ـ المجلد ٢٩ ـ العدد الخامس

النشرة الإخبارية

بعض ناشطات حقوق الإنسان يؤدين صلاة الجنازة على سامية سروار في لاهور بباكستان

باكستان

تخاذل الحكومة يؤجج حوادث القتل بدافع الشرف

كانت سامية سروار، التي تبلغ من العمر ٢٩ عاماً، في مكتب محاميها في لاهور، يوم ٦ إبريل / نيسان ١٩٩٩، عندما أُطلقت عليها النيران فأردتها صريعة. وكان أبواها هما اللذين حرّضا على قتلها، لإحساسهما بأن سامية قد جلبت العار على الأسرة بسعيها إلى طلب الطلاق بعد أن عانت ١٠ سنوات من الإيذاء في إطار العلاقة الزوجية. وذكر أحد الشهود أن والدة سامية ابتعدت عن المكان الذي قُتلت فيه ابنتها وهي "هادئة ورابطة الجأش، وكان تلك المرأة المضرجة في دمائها هي امرأة غريبة". وبالرغم من سهولة التعرّف على هوية الجناة، لم يتم القبض على أحد.

إلا إن حادثة مقتل سامية سردار ليست الأولى من نوعها. فالمفاهيم التقليدية عن الشرف تقيّد إلى حد بعيد بعضاً من أبسط الحقوق الأساسية للنساء في باكستان. وفي كل عام، تُقتل مئات النساء والفتيات في شتى أنحاء البلاد للاعتقاد بأنهن تجاوزن معايير السلوك الجنسي. بل ويكفي لإشعال أوار هذا العنف القاتل أن يظهر طيفٌ واهن من الشك، من قبيل تردد شائعة في إحدى القرى، أو مثلما حدث في حالة متطرفة عندما رأى رجلٌ في منامه أن زوجته تزني.

ولا تُتاح للنساء فرصة تفسير أو إيضاح ما يُحتمل أن يكون نوعاً من اللبس أو سوء الفهم. فمجرد الزعم بأن امرأة ما قد سلكت سلوكاً شائناً يكفي لتلويث سمعة الرجال الذين "تنتمي" إليهم هذه المرأة. ولا تتضمن الأعراف والتقاليد سوى وسيلة وحيدة لاسترداد الشرف، ألا وهي قتل المرأة المذنبة. ومع ذلك، فإن التزام النساء والفتيات الشديد بالأعراف الاجتماعية لا يحول دون تعرضهن للاعتداءات في أي وقت، بل وعلى أيدي أقرب أقربائهن. ومن المفارقات البغيضة أن ضحايا الاغتصاب يُنظر إليهن أيضاً على اعتبار أنهن لوّثن شرف أقاربهن الذكور. ففي مارس / آذار ١٩٩٩، على سبيل المثال، أُرديت بالرصاص فتاة تُدعى جميلة، وتبلغ من العمر ١٦ عاماً، بعد أن قضى مجلس شيوخ القبيلة التي تنتمي إليها بأنها جلبت العار لهم.

وقد بدأ قدر من الوعي بالحقوق يتسرب إلى عالم المرأة الذي يتسم بالعزلة في باكستان. ومع ذلك، فإن مساعي المرأة الحثيثة من أجل نيل هذه الحقوق، عن طريق اختيار زوجها مثلاً أو طلب الطلاق من زوج يذيقها ويلات الإيذاء، يُنظر إليها هي الأخرى بشكل متزايد باعتبارها تهديداً للشرف. وقد كان رد الفعل لهذه المساعي عنيفاً وسريعاً، وهو ما انعكس في تزايد معدلات أعمال القتل بدافع الشرف.

وتستند جرائم الشرف إلى المفهومين المتلازمين عن شرف المرأة واعتبارها سلعة يتم الاتجار بها. فالمرأة تتزوج مقابل مهر يُدفع إلى أبيها، وإذا ما "تلفت" السلعة فإن من حق مالكها، سواء أكان الوالد أو الزوج، أن يحصل على تعويض. وإذا ما قتل زوجٌ زوجتَه بزعم سوء سلوكها الجنسي وهرب الشخص الذي زُعم أنه "عشيقها"، فإنه يتعين على هذا الشخص أن يدفع تعويضاً للزوج عن الزوجة التي فقدها ومقابل نجاة هذا العشيق بحياته. وفي كثير من الأحيان يقوم "العشيق" المزعوم للزوجة القتيلة بتقديم إحدى شقيقاته إلى الزوج، بالإضافة إلى مبلغ كبير من المال.

وكان من شأن أسلوب التعويض هذا أن يدفع بعض المراقبين إلى إطلاق تسمية "صناعة حوادث القتل بدافع الشرف" على هذا النوع من الحوادث، حيث تُقتل القريبات الإناث لا لشيء سوى للحصول على تعويض من الرجال الذين اتُهموا بأنهم كانوا عشاقهن. ويتسم موقف الشرطة وكثير من القضاة بالتساهل الشديد إزاء حوادث القتل بدافع الشرف، وهو الأمر الذي يشجع على ارتكاب مزيد من هذه الممارسات.

والجدير بالذكر أن الحكومة الباكستانية ملزمة، بموجب القانون الدولي، بأن تكفل المساواة في المعاملة بين المرأة والرجل، وبأن تحمي حقوقها الإنسانية الأساسية. إلا إنها درجت على التقاعس عن منع أعمال القتل بدافع الشرف والتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها، ولم تتخذ أية إجراءات لمناهضة القوانين والأعراف التي تنطوي على التمييز بين الرجل والمرأة.

وما لم تنهض حكومة باكستان بالتزاماتها بموجب "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، والتي تلزم الدول "بتعديل أنماط سلوكها الاجتماعية والثقافية تجاه الرجل والمرأة" بما يكفل استئصال الأعراف التي تنطوي على تمييز وتحيّز، فسوف يتعين على النساء والفتيات في باكستان أن يدفعن حرياتهن بل وأرواحهن ثمناً لشرف عائلاتهن.

للحصول على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة المعنونة باكستان: العنف ضد المرأة بدعوى الشرف (رقم الوثيقة: ASA 33/17/99)، وهي الوثيقة الأولى ضمن سلسلة من التقارير تصدرها منظمة العفو الدولية عن مسؤوليات الدول إزاء الانتهاكات التي يرتكبها أفراد.

في هذا العدد

أخبار

سيراليون

اتفاق سلام دون إقرار العدالة

سوريا

سجناء الرأي ضحايا ظلم مضاعف

سري لنكا

نبش قبر

مناشدات عالمية

العراق

ترينيداد وتوباغو

جمهورية الكونغو الديمقراطية

تحت الأضواء

كلما زاد صخب غنائنا....

طفلة تبلغ من العمر ٨ سنوات بُترت يدها عمداً على أيدي المتمردين

سيراليون

اتفاق سلام دون إقرار العدالة

مُنح عفو عام لمرتكبي أعمال القتل والتشويه والاغتصاب والاختطاف، وذلك في إطار اتفاق السلام الذي وُقّع في ٧ يوليو/تموز ١٩٩٩ بين حكومة سيراليون والجماعة المعارضة المسلّحة المعروفة باسم "الجبهة المتحدة الثورية".

وفي معرض التعليق على ذلك، قال الباحث المعني بشؤون سيراليون في منظمة العفو الدولية "إن هذا العفو الشامل جائر وغير مقبول. إذ يتعين إجراء تحقيقات وافية ومستقلة في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت أثناء الصراع. ولا يمكن أن تكون هناك مصالحة حقة تفضي إلى سلام دائم ما لم يتم إيضاح حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابها".

ونظراً لإحجامه عن التصدي لمشكلة إفلات الجناة من العقاب، فإن اتفاق السلام لا يقدم حلاً رادعاً للانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان، كما إنه يمثل استخفافاً بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ورغم أن الاتفاق ينص على تشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة، فإنه من غير الواضح ما إذا كانت اللجنة سوف تتصدى بشكل كامل لمشكلة حق الضحايا وذويهم في معرفة الحقيقة وإقرار العدل والحصول على تعويض.

ولكن حتى إذا كان هذا الاتفاق يوفر الحصانة من المحاكمة داخل سيراليون، فإن بعض الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تظل بمثابة جرائم بموجب القانون الدولي، ويمكن محاكمة مرتكبيها خارج البلاد. ففي إبريل/نيسان ١٩٩٩، ذكّرت "لجنة حقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة جميع دول العالم بالتزاماتها في تعقب من زُعم أنهم ارتكبوا أو أمروا بارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في سيراليون، وكذلك في محاكمتهم أمام محاكمها.

وفي أعقاب توقيع الاتفاق، نأت الأمم المتحدة بنفسها عن العفو العام، وأوضحت أنه لا يمكن أن ينطبق على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

سوريا

سجناء الرأي ضحايا ظلم مضاعف

إزار ومايا جاموس، فتى وفتاة في ريعان الصبا كُتب عليهما أن يترعرعا بعيداً عن أحضان والدهما فاتح جاموس. فقد وُلد إزار في عام ١٩٧٥، بعد وقت قصير من اختباء أبيه، بينما وُلدت مايا بعد ستة أشهر من القبض على أبيها عام ١٩٨٢، ولم تره إلا من وراء قضبان السجن.

وكان المفترض أن يُطلق سراح فاتح جاموس في فبراير/شباط ١٩٩٧، لدى انقضاء مدة الحكم الجائر الذي صدر ضده، ولكنه ما زال رهن الاعتقال. وقد تُوفيت أمه في يناير/كانون الثاني الماضي، دون أن يتحقق أملها في رؤية ابنها طليقاً. أما أبوه فوافته المنية منذ ست سنوات.

وفاتح جاموس هو واحد من أربعة سجناء رأي على الأقل لا يزالون محتجزين في السجون السورية رغم انقضاء مدد أحكام السجن المفروضة عليهم عام ١٩٩٧. أما الثلاثة الآخرون فهم عصام دمشقي، وباسل حوراني، وعبد الحليم رُميّة. وقد اتُهموا، مع ضُحى عاشور العسكري وراتب شعبو، بالانتماء إلى "حزب العمل الشيوعي" المحظور، وتعرضوا جميعهم للتعذيب أو سوء المعاملة، حسبما ورد، وأُجريت لهم محاكمات فادحة الجور، وقضوا أحكاماً بالسجن لمدد طويلة، استمرت عقوداً في بعض الحالات.

فاتح جاموس
© AI

وفي يوليو/تموز، أُطلق سراح ضُحى عاشور العسكري وراتب شعبو في نهاية المطاف. هذا، وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات السورية أن تُفرج فوراً عن سجناء الرأي الأربعة الباقين، والذين أتموا قضاء أحكام السجن الصادرة ضدهم، رغم أنه ما كان ينبغي أن يُلقى بهم في السجن أصلاً.

للحصول على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة المعنونة سوريا: ظلم مضاعف – سجناء الرأي المحتجزون رغم انقضاء مدد أحكامهم (رقم الوثيقة: MDE 24/10/99)

يمكنك مد يد العون... عن طريق كتابة مناشدات تطالب بالإفراج فوراً عن فاتح جاموس، وعصام دمشقي، وباسل حوراني، وعبدالحليم رُميّة. وتُرسل المناشدات إلى: فخامة الرئيس حافظ الأسد، رئيس الجمهورية، قصر الرئاسة، أبو رمانة، شارع الرشيد، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

منظمة الدول الأمريكية

الاعتراف بأنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان

أن يكون المرء من دعاة حقوق الإنسان في الأمريكتين فهذا يعني أن يصبح عرضة للخطر، بل وقد يدفع حياته ثمناً لهذا الالتزام. فكثيراً ما يكون أولئك الذين يناضلون دفاعاً عن حقوق وكرامة الآخرين هم أول من يعانون من ويلات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما يتعرض عدد هائل من دعاة حقوق الإنسان لتهديدات بالقتل وصنوف من الترهيب.

إلا إن "منظمة الدول الأمريكية" أصدرت مؤخراً قراراً من شأنه أن يشجع ويؤازر جميع الذين يعملون للدفاع عن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في المنطقة. ففي هذا القرار، الذي لم يسبق له مثيل، أقرت المنظمة بشرعية أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان، ودعت الدول إلى أن تكفل لهم القيام بأنشطتهم في أمان، وأكدت أنها سوف تناقش هذه المسألة مرة أخرى في العام القادم.

وكانت منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية تعكف على العمل لشهور طويلة من أجل تحقيق هذا الهدف. ففي مارس/آذار، عقد بيير سانيه، أمين عام منظمة العفو الدولية، اجتماعاً يُعد الأول من نوعه مع المجلس الدائم "لمنظمة الدول الأمريكية"، أثار خلاله مسألة أهمية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في الأمريكتين. ووافقت باراغواي على طرح مشروع القرار، بعد جهود مكثفة بذلها أعضاء منظمة العفو الدولية في باراغواي لكسب التأييد لهذا الاقتراح.

وأثناء انعقاد الجمعية العامة "لمنظمة الدول الأمريكية" في غواتيمالا في يونيو/حزيران، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً عن المدافعين عن حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية، مصحوباً بحالات للمناشدة تعرض محنة ١٤ شخصاً. فمنذ بداية عام ١٩٩٧، اغتيل ما يزيد على ٢٥ من دعاة حقوق الإنسان في كولومبيا، كما قُتل عدد من أعضاء منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الاجتماعية في البرازيل وهنوراس وغواتيمالا.

للحصول على مزيد من المعلومات، انظر التقرير المعنون: زيادة الحماية والحد من الاضطهاد: المدافعون عن حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية (رقم الوثيقة: AMR 01/02/99)

الإعداد لاجتماع مجلس منظمة الدول الأمريكية

أخبار

ماذا يحدث لو وجد أحدُنا نفسه أمام أي من هذه المواقف:

١ يخرج ابنك لقضاء أمسية في إحدى الحانات، حيث رتَب للقاء أصدقائه، لكنه لا يعود إلى البيت في تلك الليلة. وفي اليوم التالي، تعثر الشرطة على أشلاء متفحمة لإنسان ضُرب حتى الموت ثم أُلقيت جثته في محرقة من إطارات السيارات. تشك الشرطة أن الحادث ينطوي على "جريمة كراهية"، ويُطلب منك الحضور لكي تتعرف على الجثة.

٢ لا تستطيعين أن تجدي عملاً ثابتاً، إذ لا يبدو عليك أنكِ "محترمةً بما فيه الكفاية، فتُضطرين للعيش في الشوارع وتتخذين من الدعارة مهنة لك. يطالبك رجال الشرطة بأن تدفعي لهم بعض المال مقابل "الحماية". لكنك تتخلفين عن الدفع، فيأتي رجال الشرطة ويلقون القبض عليكِ، ويكون آخر ما يقع عليه بصركِ هو بندقية صُوبت على رأسك...

٣ تلتقي بشخص عن طريق إعلان مثل "قلوب وحيدة"، فتقع في حبه. وبعد شهرين تجد نفسَك مع رفيقك ماثلين للمحاكمة، لأن علاقتكما الخاصة التي تتم في الخفاء وبرضا الطرفين تُعتبر في نظر الآخرين "خطراً اجتماعياً". ومن ثم، يُزج بك في السجن لمدة شهرين، تتعرض خلالها للضرب والاغتصاب. وبعد الإفراج عنك، تكتشف أنك فقدت وظيفتك ومصدر عيشك، وأن رفيقك قد انتحر....

٤ يستنكر أبواكِ علاقاتكِ الخاصة، فيرتبون لاغتصابك كنوع من العقاب و"العلاج" في آنٍ معاً....

تحت الأضواء

مجلة العفو الدولية

سبتمبر / أيلول ١٩٩٩

«كلما طالت الحواجز التي تبنونها، زادت أعناقنا طولاً....

وليست هذه المواقف المروِّعة محض خيال، بل هي حوادث حقيقية كان ضحاياها بيلي جاك من الولايات المتحدة الأمريكية، وتينا من زمبابوي، وخوزيه ميغيل من البرازيل، وكيبريان من رومانيا. فما هي "الجريمة" التي اقترفها هؤلاء؟ لقد كان كل ذنبهم أنهم تجرأوا على أن يكونوا أنفسهم، وأن يتصرفوا وفقاً لأبسط الدوافع الإنسانية التي تتمثل في نشدان الحب والمودة، وأن يدافعوا عن حق الآخرين في أن يحذوا حذوهم. وليس هؤلاء سوى بعض من ملايين البشر في شتى أنحاء العالم، ممن يواجهون مخاطر العنف والاعتقال والمضايقة والتمييز بسبب ميولهم الجنسية.

إن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" يبدأ بعبارة بسيطة ومعبّرة تقول إن "جميع أعضاء الأسرة البشرية" لهم حقوق متساوية لا يجوز إهدارها أو الانتقاص منها، وهو تأكيد ينبغي النظر إليه كواحد من أهم الإنجازات التي تحققت في القرن العشرين.

بيد أن أقلية لا يُستهان بها من سكان العالم لم تحصل بعد على حق الانتماء الكامل إلى هذه "الأسرة البشرية"، بينما يوشك القرن الحالي على الانتهاء. فهناك حكومات في شتى أنحاء العالم تُشهر مجموعة من القوانين والممارسات القمعية لتحول دون حصول الشواذ جنسياً، من اللوطيين والسحاقيات وذوي الميول الجنسية الثنائية والمخنثين، على حقوقهم الإنسانية الأساسية. فما زال اللوطيون والسحاقيات يتعرضون للسجن بموجب قوانين تجيز التلصص على العلاقة الخاصة في غرف النوم وتجرّم تبادل القبلات. وما زال هؤلاء يتعرضون للتعذيب لانتزاع اعترافات منهم عن سلوكهم "المنحرف"، ويُغتصبون كوسيلة "للعلاج" من هذا الانحراف، بل ويُقتلون على أيدي "فرق الموت" في المجتمعات التي ترى أنهم "نفايات" يجب التخلص منها، كما يُعدمون في البلدان التي تعتبرهم خطراً اجتماعياً. وهذه كلها انتهاكات لبعض الحقوق الأساسية التي يسعى "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" إلى حمايتها، والتي تناضل منظمة العفو الدولية من أجل الدفاع عنها.

المساواة في حق الحياة؟

أُدين ستة رجال بممارسة "اللواط" في أفغانستان، وحُكم عليهم بالرجم حتى الموت، عن طريق هدم جدار حجري فوقهم. والجدير بالذكر أن أفغانستان هي إحدى البلدان العديدة التي تُفرض فيها عقوبة الإعدام على العلاقات الجنسية بين أفراد الجنس الواحد.

ذكرت الأنباء أن "فانيسا" قد أُرديت برصاص أحد ضباط الشرطة في ولاية تشياباس في المكسيك، في عام ١٩٩٣، بعد أن احتجت على قتل عدد من اللوطيين والمخنثين. كما كان اللوطيون والمخنثون هدفاً لحملات "فرق الموت" أثناء عمليات "التطهير الاجتماعي" في كولومبيا.

مشهد من أول موكب للشواذ جنسياً في تل أبيب بإسرائيل، في يونيو/ حزيران ١٩٩٨ © Reuters (الصفحة السابقة: علَم قوس قزح، وهو رمز حركة الشواذ جنسياً، في أعقاب تفجير قنبلة في حانة يرتادها الشواذ جنسياً في لندن بالمملكة المتحدة © Reuters)

المساواة في عدم التعرض للاعتقال التعسفي؟

في عام ١٩٩٨، أُطلق سراح ماريانا سيتيز بعد أن أمضت عامين في السجن في رومانيا، لإدانتها بتهمة "تحريض أو إغواء شخص من نفس الجنس على ممارسة أفعال جنسية معها".

والمعروف أن عشرات الدول تُجرم العلاقات الجنسية بين الرجال، وفي بعض الحالات بين النساء. في بلدان أخرى قد يُعتقل بعض الأشخاص بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية، وذلك بموجب اتهامات غامضة مثل "التسكّع" كما هو الحال في الأرجنتين، أو "السلوك غير المنضبط" مثلما يحدث في الصين.

المساواة في عدم التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة؟

في عام ١٩٩٦، طُرد من السعودية ٢٣ فلبينياً من العمال الوافدين، لتواجدهم في حفلة مع أصدقاء لوطيين آخرين.

في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨، تعرض بعض المشاركين في مظاهرة سلمية للدفاع عن حقوق السحاقيات واللوطيين، في نيويورك بالولايات المتحدة، لمعاملة وحشية من جانب الشرطة ولإهانات تنطوي على الهلع من الشذوذ الجنسي، حسبما ورد.

المساواة في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها؟

وُجهت تهديدات إلى أعضاء "جماعة اللوطيين والسحاقيات في زمبابوي" التي تدافع عن حقوق أولئك الأشخاص، أثناء مشاركتهم في معرض الكتاب الدولي بهراري عام ١٩٩٥، كما حُرق جناح عرض الكتب الخاص بالجماعة، ورفضت الشرطة توفير الحماية لهم. وفي عام ١٩٩٨، وُجهت تهمة "اللواط" إلى أحد نشطاء الجماعة ويُدعى كيث غودارد، فيما بدا أنه محاولة لإعاقة هذه الجماعة عن مواصلة عملها.

في عام ١٩٩٩، رُفض تسجيل "مركز ناش مير" في أوكرانيا رسمياً كمنظمة غير حكومية، بسبب عمله في مجال الدفاع عن حقوق اللوطيين والسحاقيات. ورغم أن الشذوذ الجنسي لم يعد مجرَّماً في أوكرانيا منذ عام ١٩٩١، فإن أعضاء "مركز ناش مير" يواجهون خطر السجن إذا استمروا في نشاطهم دون تسجيل رسمي.

وكلما أبعدتم عنا حقوقنا زاد سعينا وراءها...

المساواة أمام القانون؟

تنطوي القوانين الجنائية في كثير من الدول على تمييز ضد الشواذ جنسياً من الذكور. فعلى سبيل المثال، تحدد بعض الدول سن الرشد بحيث يكون أعلى بالنسبة للعلاقات الجنسية بين الأفراد من نفس النوع فيه بالنسبة للعلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة. وفي عام ١٩٩٨، حُوكم مراهق في المملكة المتحدة بموجب هذه القوانين التمييزية، لممارسة الجنس مع رجال آخرين دون إكراه، رغم أنه في سن تؤهله للزواج. وتعكف الحكومة البريطانية حالياً على مراجعة قوانينها الجنائية بهدف استئصال القوانين التمييزية، كما أنها تحض المقاطعات التابعة لها عبر البحار على أن تحذو حذوها.

ينتشر على نطاق واسع تمييز بموجب القانون فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ففي معظم أرجاء العالم، يُحرم اللوطيون والسحاقيات عادة من فرص التوظف والإسكان والإقرار القانوني بشرعية علاقاتهم مع رفقائهم. وعلى مستوى الممارسة الفعلية، فقد يُحرم اللوطيون والسحاقيات وذوو الميول الجنسية الثنائية والمخنثون، في أحيان كثيرة، من الحماية القانونية وسبل الإنصاف القانوني التي ينبغي أن يتمتع بها الناس كافة. فقد تتجلى اللا مبالاة الرسمية، مثلاً، في عدم إجراء التحقيقات الواجبة في أعمال القتل والاعتداءات التي يتعرض لها الشواذ جنسياً.

المساواة في الكرامة والحقوق

عندما كان القرن الماضي يلفظ أنفاسه، سُجن الكاتب المسرحي الايرلندي أوسكار وايلد في المملكة المتحدة، بسبب ما أُشير إليه من قبيل التورية على أنه "الحب الذي لا يجرؤ على الإفصاح عن اسمه". وعلى مدار القرن العشرين، بدأ التشكيك في المحرمات التي تحيط بالشذوذ الجنسي. فقد أخذت أجيال متعاقبة من عامة الناس ترفض نمط الحياة الذي يتسم بنفي الذات والإحساس بالعار والاضطرار إلى التخفي، بل وواتتهم الشجاعة لأن يتحدثوا بأمرهم إلى عائلاتهم وأصدقائهم ومجتمعاتهم، وإن كان بعضهم قد دفع ثمناً غالياً لهذه الشجاعة. وإذا كان القرن الحالي قد شهد قدراً أكبر من الانفتاح بخصوص مسألة التنوع الجنسي، فقد شهد بالمثل بعضاً من أشد أشكال القمع ضد الشواذ جنسياً، بما في ذلك الاضطهاد الجماعي للسحاقيات واللوطيين أثناء الحرب العالمية الثانية. ونادراً ما أثارت هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان مشاعر الغضب. ففي معظم الحالات، قد لا تخرج الحقائق إلى النور، حيث لا يتم التبليغ عن الانتهاكات خشية التعرض لأعمال انتقامية.

وينحدر أكثر أولئك الذين تستهدفهم الانتهاكات من أشد قطاعات المجتمع

النضال من أجل الحقوق الإنسا

فقراً وتهميشاً، مما قد يجعلهم عاجزين عن الاعتماد على وسائل الإنصاف القانوني المعتادة المتاحة للآخرين من ضحايا الانتهاكات.

وحتى عهد قريب، كان دعاة حقوق الإنسان بالمعنى الواسع للكلمة يشاركون في هذا الصمت وتلك اللامبالاة. فبينما اكتسبت محن السجناء من المنشقين السياسيين اهتماماً جماهيرياً بفضل منظمات شتى مثل منظمة العفو الدولية، فقد ظل المضطهدون لأنهم "منشقون" عاطفياً وجنسياً بمثابة ضحايا منسيين. وينطبق هذا بصفة خاصة على الانتهاكات التي تستهدف السحاقيات، وهي انتهاكات تتواري خلف تمييز مزدوج بسبب جنسهن وميولهن الجنسية على حد سواء.

وقد عبّر "مقرر الأمم المتحدة المعني بالعنف ضد النساء" عن ذلك بقوله: "إن النساء اللائي ينتهجن اختيارات لا تلقى قبولاً من المجتمع... أو يمارسن حياتهن الجنسية بطرق تختلف عن الطريقة المعتادة المتمثلة في اشتهاء الجنس الآخر، كثيراً ما يتعرضن للعنف ولمعاملة مهينة".

بيد أن هذا العنف، الذي قد يتخذ شكل الاغتصاب أو العلاج النفسي القسري، كثيراً ما يقع في المجال "الخاص" للبيت أو المجتمع، وليس على أيدي مسؤولين رسميين، ومن ثم فقد يغيب عن أنظار جماعات حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تحطمت الآن مؤامرة الصمت التي أحاطت بانتهاكات حقوق السحاقيات واللوطيين. فعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، برزت حركة نشطة وجهورة تطالب بإقرار الحقوق التي طال نكرانها. واستطاع النشطاء في هذه الحركة أن يحرزوا انتصارات ملموسة تتمثل في إجراء إصلاحات قانونية وإحداث تغييرات في مواقف الثقافات تجاه الشذوذ الجنسي. وكان أكبر نصر حققه هؤلاء، مع قرب نهاية القرن العشرين، هو أن حقوق اللوطيين والسحاقيات أصبحت تفصح عن نفسها بمئات اللغات والألسنة وبصوت مسموع في شتى أرجاء المعمورة.

"أقل من البشر"

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا إذن لا تزال هناك حكومات وشخصيات في مختلف أنحاء العالم ترفض حتى الإقرار بأن السحاقيات واللوطيين "متساوون في الكرامة والحقوق"؟

ففي أجزاء كثيرة من العالم، لا يزال يُنظر إلى كون المرء لوطياً أو سحاقية باعتباره خطأً وليس حقاً. ويُعد الشذوذ الجنسي في هذه الأماكن خطيئة أو مرضاً أو انحرافاً أيديولوجياً أو خيانة لثقافة المرء. وكثيراً ما تدافع الحكومات أو عموم الأفراد بشدة عن القمع الذي يتعرض له اللوطيون والسحاقيات باسم الدين أو الثقافة أو الأخلاق أو الصحة العامة. كما يُصنف الشواذ بأنهم "منحرفون" و"عاشقون للغلمان". ويُوصف مرض العوز المناعي (الإيدز) بأنه "وباء الشواذ جنسياً"، والشذوذ الجنسي بأنه "مرض الرجل الأبيض". وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الجنسية بين الأفراد من نفس النوع تُوصم بأنها "غير مسيحية" أو "غير إفريقية" أو "غير إسلامية"، أو بأنها "انحطاط بورجوازي". والشواذ جنسياً،

> وكلما رفضتم سماع صوتنا،
> زاد صخب غنائنا....

حسب تعبير الرئيس الزمبابوي روبرت موغابي، هم "أسوأ من الخنازير" و"أقل من البشر".

ولكن عندما يُقدم قادة الحكومات على تجريد السحاقيات واللوطيين من صفة الإنسانية ووصفهم بصفة "الآخرين"، فإنهم يخلقون بذلك مناخاً لن يأبه فيه عامة الناس بالحقوق الإنسانية لأولئك السحاقيات واللوطيين وذوي الميول الجنسية الثنائية والمخنثين. فإذا كان هؤلاء فعلاً أقل من البشر، فلماذا إذن يتمتعون بحقوق إنسانية كاملة؟ وعندما يقوم من بيدهم مقاليد الحكم بوصم أفراد جماعات بعينها بأنهم "أقل من البشر"، لا لشيء سوى لأن هويتهم تجعل "ذواتهم" مختلفة عن "ذواتنا"، فإنهم بذلك يمهدون الطريق لارتكاب انتهاكات جسيمة للحقوق الإنسانية لتلك الجماعات.

وربما يرى البعض أن النضال دفاعاً عن حقوق السحاقيات واللوطيين هو أمر مثير للجدل في مجال النشاط من أجل حقوق الإنسان. وهو كذلك بالفعل. لكنه لا يختلف عن أي أمر آخر في هذا المجال. ذلك أن جميع الأنشطة في مجال حقوق الإنسان إنما هي دعوة لتغيير المجتمع. ومن ثم فإن تعزيز الحقوق الأساسية للسحاقيات واللوطيين وذوي الميول الجنسية الثنائية والمخنثين هو في صميم قضايا حقوق الإنسان.

نعم إن حقوق السحاقيات واللوطيين هي من صميم قضايا حقوق الإنسان بسبب طبيعة ونطاق الانتهاكات التي يقاسيها أولئك الأشخاص. فقد كانت الانتهاكات من قبيل القتل دون وجه حق والتعذيب والحرمان التعسفي من الحرية تشكل محور أنشطة حركة حقوق الإنسان على مدى عقود عدة. وأصبحت هذه الانتهاكات مثار اهتمام متزايد حيثما شكلت نمطاً متفشياً من الاضطهاد المنظم لفئة بعينها من المجتمع.

كما أن حقوق السحاقيات واللوطيين هي من صميم قضايا حقوق الإنسان بسبب ما عبّر عنه داعية حقوق الإنسان الكولومبي خوان بابلو اوردونيز بقوله "إن اقتصار مهمة الدفاع عن الحقوق الإنسانية للشواذ جنسياً عليهم فحسب هو أمر مستحيل، أو أنه على الأقل يعرض حياتهم للخطر. ولذلك فلابد أن يشارك في هذا النضال أناس من خارج هذه الدائرة وليسوا هم أنفسهم من ضحايا هذا المجتمع العدائي، سواء أكانوا من الشواذ جنسياً أو من البشر العاديين".

© Reuters

مظاهرة في العاصمة الهندية نيودلهي، تأييداً للفيلم الهندي "حريق" الذي يتناول علاقة جنسية بين امرأتين. ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨

وبالمثل فإن حقوق السحاقيات واللوطيين تندرج ضمن قضايا حقوق الإنسان لأننا لو تسامحنا مع إنكار حقوق أية أقلية، فإننا نقوّض بذلك إطار العمل الذي يحمي حقوق الإنسان عن طريق تجريد هذا الإطار من محتواه الأساسي ألا وهو المساواة في الحقوق والكرامة بين البشر كافة. وعندما تتجاهل الحكومات مسؤوليتها تجاه أية فئة في المجتمع، فلا يمكن أن تكون الحقوق الإنسانية لأي فرد في أمان. ولعل الأهم من هذا كله أن حقوق السحاقيات واللوطيين تندرج ضمن قضايا حقوق الإنسان لأن الميول الجنسية، شأنها شأن النوع والعرق مثلاً، تنتمي إلى الأوجه الأساسية للهوية الإنسانية. وقد أكدت الكلمات التي استُهل بها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" أن مبادئ حقوق الإنسان تقوم على أساس مفهوم احترام الكرامة المتأصلة في الإنسان واحترام قيمته.

ومن ثم، فإن القوانين والممارسات التي ترمي إلى إجبار الأفراد على تغيير أو إنكار ميولهم الجنسية إنما تنتهجم على أحد الجوانب المتأصلة لشخصية الإنسان. كما أنها بمثابة أذىً نفسي، إن لم يكن بدنياً، لأنها تجبر أشخاصاً على إهدار إحدى الخبرات التي تقدم للكثيرين أعظم إمكانية للتحقق الإنساني. ولما كانت الميول الجنسية ترتبط بأعمق أمور القلب وأشد رغبات العقل وأكثر تعبيرات الجسد حميمية، فإنها تمثل أحد المعاني الجوهرية لكلمة إنسان. ولذلك فإن الحق في حرية أن يحدد المرء ميوله الجنسية والحق في حرية التعبير عنها دون خوف هما من صميم حقوق الإنسان بكل معناها.

> لقد ظننتم أن كبرياءنا قد ولّى. لا. فثمة شيء قوي بداخلنا».

من أغنية "شيء قوي بداخلنا" للمغني لابي سيفري، وهي أغنية عن حقوق السحاقيات واللوطيين Empire Music Ltd

نية للواطيين والسحاقيات

لماذا كل هذه الكراهية المفاجئة للشذوذ الجنسي؟ لأنه أصبح يشكل هويةً سياسية. إن الحكومات تسعى إلى قمعه لأنها ترى فيه قوة مثيرة للقلاقل الاجتماعية".

أشوك رو كافي، أحد النشطاء في الدفاع عن حقوق اللوطيين في الهند.

"إذا كنا قد استطعنا مواجهة السلطة القمعية للدولة في ملاهي ستون وول، فبأيدينا أن نواصل كفاحنا هنا وفي كل أنحاء العالم من أجل التضامن ومناهضة الظلم".

"نساء محرّمات"، موقع للسحاقيات على شبكة الإنترنت، أوروغواي.

"لقد كنا دائماً جزءاً من حركة أكبر، ووقفنا إل جانب مطالب النساء والسكان الأصليين. وكان واضحاً لنا أننا إذا أردنا ألا يمارس أحدٌ تمييزاً ضدنا، فعلينا أن نكافح ضد جميع أشكال التمييز الأخرى".

باتريا خيمينيز، عضوة الكونغرس المكسيكي، نقلاً عن صحيفة "نيويورك بليدنيوز".

"التصنيفات تُوضع على الملفات
التصنيفات تُوضع على الملابس
لكنها لا تُوضع على البشر"

مارتينا نفراتيلوفا، بطلة التنس

"يلوح أفق ملئ بالعواصف في مواجهة حركات اللوطيين والسحاقيات. بيد أنه لو كان لتجربة الربع الأخير من هذا القرن أية قيمة دالة، فهي أن قوة الهوية على ما يبدو ستصبح في قوة السحر عندما تلامسها قوة الحب".

مانويل كاستيلس، قوة الهوية.

"من أهم أسباب عدم تعرضي للمضايقات من جانب الشرطي أو غيرها من السلطات أن هذه السلطات تدرك جيداً أنني تحت أنظار منظمة العفو الدولية والصحافة العالمية".

كيث غورداد، من "جماعة اللوطيين والسحاقيات في زمبابوي"

الصور من أعلى:
١، ٢ أول موكب للسحاقيات واللوطيين في الفلبين، يونيو / حزيران ١٩٩٦ © Reuters
٣، ٤، ٥ انظر الصفحات السابقة؛ ٦، ٧ "موكب السحاقيات واللوطيين ٩٧"، طوكيو، اليابان
© Reuters

"يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق"
المادة ١ من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"

"لا أعتقد أن لهم [الشواذ جنسياً] أية حقوق على الإطلاق"
روبرت موغابي، رئيس زمبابوي

مناشدات عالمية

ترينيداد وتوباغو ـ امرأة مُعذَّبة تواجه خطر الإعدام

إندرافاني باميلا رامجاتان Indravani Pamela Ramjattan، امـــــرأة محكوم عليها بالإعدام، حيث أُدينت بالضلوع في قتل زوجها الكسندر جوردان، الذي كان متزوجاً منها عُرفياً ودأب على إيذائها، وذلك في عام ١٩٩١. فخلال فترة حياتهما معاً، والتي دامت ١١ عاماً، كان الكسندر يخضعها لصنوف مروِّعة من العنف داخل نطاق الأسرة، بما في ذلك ضربها بقبضتيه وبقطع من الخشب، وتهديدها بإطلاق النار عليها، فضلاً عن اغتصابها مراراً.

وتقول باميلا إنها احتُجزت في البيت على غير رغبتها وقت مقتل زوجها، وتحملت ضروباً من الإيذاء البدني والنفسي البالغ لأكثر من أسبوع. وبالرغم من الملابسات التي اكتنفت هذه القضية، فقد أُدينت باميلا، في مايو/أيار ١٩٩٥، بالضلوع في قتل الكسندر جوردان، وحُكم عليها بالإعدام. والمعروف أن عقوبة الإعدام شنقاً تُفرض وجوباً على جميع الأشخاص الذين يُدانون بتهمة القتل في ترينداد وتوباغو.

كما حُكم بالإعدام في نفس القضية على كل من ديني باتيبستي Denny Baptiste وحنيف هيلير Haniff Hillaire، واللذين ذكرت الأنباء أنهما وصلا إلى بيت الكسندر جوردان ليلة مقتله، استجابة لاستغاثة من باميلا رامجاتان. وقد أنكر الرجلان ارتكاب جريمة القتل.

والجدير بالذكر أن ترينداد وتوباغو أقدمت، في يونيو/حزيران ١٩٩٥، على إعدام تسعة أشخاص، وذلك للمرة الأولى على مدى خمس سنوات، بالرغم من المناشدات العديدة لوقف الإعدامات من المجتمع الدولي.

يُرجى كتابة رسائل تحث الحكومة على تخفيف أحكام الإعدام الصادرة ضد باميلا رامجاتان، ودیني بابتيستي وحنيف هيلير، كما تدعو الحكومة إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام تمهيداً لإلغاء عقوبة الإعدام بشكل كامل. وتُوجه الرسائل إلى كل من:

The Rt Hor. Basdeo Panday, Prime Minister, Office of the Prime Minister. Level 19, Central Bank Tower, Eric Williams Plaza, Independence Square, Port-of-Spain, Trinidad (Fax.: +18686273444) e-mail: bpanday@trinidad.net);
The Hon. Ramesh Lawrence Maharaj, Ministry of the Attorney General, Winsure Building, 24-28 Richmond Street, Port-of-Spain, Trinidad (Fax.: + 18686250470)

لمزيد من المعلومات انظر الوثيقة المعنونة ترينداد وتوباغو: اندرافاني باميلا رامجاتان – امرأة مُعذَّبة تواجه عقوبة الإعدام (رقم الوثيقة: AMR 49/12/99)

العراق ـ ظهور معلومات بعد ١٧ عاماً

لم تكن عائلة صادق نعمة الله فتحلي، وهو كردي من بلدة فيلة، قد سمعت أية أنباء عن مكان وجوده منذ عام ١٩٨٢، وخشيت أن يكون قد مات. إلا إنها تلقت مؤخراً أنباء تفيد بأنه تلقى علاجاً طبياً في مستشفى أحد السجون، وأُجريت له عملية جراحية. ولا تُعرف حتى الآن أية تفاصيل عن مكان اعتقاله أو حالته الصحية.

وكان قد قُبض على صادق نعمة الله فتحلي مع أسرته في بغداد في أبريل/نيسان ١٩٨٠. وكان آنذاك يؤدي الخدمة العسكرية وعاد إلى بيته في إجازة قصيرة. وقد سبق باقي أفراد أسرته إلى الحدود مع إيران، ثم أُبعدوا قسراً إلى إيران، أما صادق نعمة الله فزُج به في السجن.

وذكرت الأنباء أنه احتُجز في سجن أبو غريب بالقرب من بغداد حتى عام ١٩٨٢، ثم نُقل إلى معتقل غير معلوم. ويُعتقد أن السبب الوحيد في اعتقاله هو أصله العرقي.

ويُذكر أن الأكراد من بلدة فيلة وعائلات عراقية بأكملها، ممن أُعلنت السلطات العراقية أنهم ينحدرون من "أصول إيرانية" قد أُبعدوا قسراً إلى إيران خلال الثمانينات. إلا إنه قُبض على آلاف من أقاربهم الذكور. وقد أُطلق سراح كثيرين منهم فيما بعد، ولكن لا يزال في طي المجهول مصير آلاف آخرين.

يُرجى كتابة مناشدات تعبّر عن القلق بشأن استمرار اعتقال صادق نعمة الله فتحلي بدون تهمة أو محاكمة، وتطالب بإطلاق سراحه فوراً ودون قيد أو شرط. وتُرسل المناشدات إلى الرئيس صدام حسين، القصر الرئاسي، كرادة مريم، بغداد، الجمهورية العراقية.

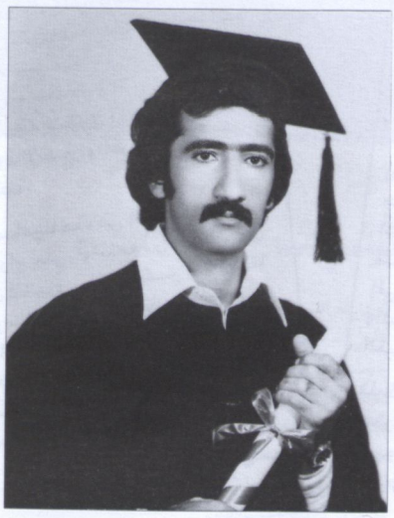

© AI

صادق نعمة الله فتحلي

جمهورية الكونغو الدميقراطية ـ طفل جندي معتقل بدون تهمة

في السن التي يذهب فيها معظم الصبية إلى المدرسة أو يلعبون الكرة مع أصدقائهم، يرزح **بون أني نغوبا اهاملي** Bonne-Annee Nguba Hamuli في الســـــجن الرئيسي في كينشاسا. فهو يبلغ من العمر ١٤ عاماً ويخدم كجندي في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقُبض عليه في فبراير/شباط ١٩٩٨، ولم تُوجه إليه أية تهمة.

وقد أُبلغ بون أني أنه سيُقدم للمحاكمة أمام محكمة النظام العسكري، والتي تتناقض إجراءاتها على الدوام مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. إذ تصدر المحكمة عدداً هائلاً من أحكام الإعدام، ولا يُعفى من هذه العقوبة حتى الأحداث، وليس من حق المحكوم عليهم بالإعدام الطعن في الحكم أو استئنافه. وقد فاق عدد الذين أُعدموا خلال هذا العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٠٠ شخص.

والجدير بالذكر أن هناك حالياً مئات الجنود، وبينهم ١٠٠ على الأقل دون سن الثامنة عشرة، ينتظرون المثول أمام محكمة النظام العسكري. وقد تصاعدت حملات الاعتقال، وخاصة منذ اندلاع الصراع مجدداً في أغسطس/آب ١٩٩٨. ويُعتقد أن كثيراً من المعتقلين سجناء رأي.

يُرجى كتابة مناشدات تدعو إلى الإفراج عن بون أني نغوبا هاملي فوراً ودون قيد أو شرط، ما لم تُوجه إليه إحدى التهم الجنائية المتعارف عليها، وكذلك إلى الكف عن تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في صفوف القوات المسلحة، وإلى ضمان محاكمات عادلة للجميع، ووضع حد لتنفيذ الإعدامات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتُرسل المناشدات إلى كل من:
Monsieur Mwenze Kongolo, Ministre de l Justice, Ministere de la Justice, BP 3137 Kinshasa-Gombe, Democratic Republic of Congo.

Leonard She Okitundu, Ministre des droits humains, Ministere des droits humains, 33/C Boulevard du 30 Juin, Kinshasa-Gombe, Democratic Republic of Congo.

مناشدات

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم في هذا الباب.

بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص. الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها وزنها.

تنبيه: لايجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم.

سري لنكا

© AI

عندما نقّب خبراء الطب الشرعي قبراً قليل الغور في منطقة شيماني بشبه جزيرة جافنا، عثروا على أشلاء جثتين، أحدهما معصوبة العينين والأخرى مكبلة اليدين خلف الظهر. وقد تبين فيما بعد أن هاتين الجثتين هما لاثنين من عمال مرآب للسيارات "اختفيا" بعد أن قبض عليهما أفراد من الجيش في أغسطس/آب ١٩٩٦. وقد أعطت الحكومة الإذن بإجراء مزيد من عمليات استخراج الجثث من القبور غير العميقة. ووصف مراقبو منظمة العفو الدولية في الموقع هذا الإجراء بأنه خطوة أولى إيجابية نحو تحديد المسؤولية عن حوادث "الاختفاء" الواسعة النطاق التي وقعت في المنطقة في منتصف عام ١٩٩٦.

السعودية

الإفراج عن بعض السجناء وما زال كثيرون آخرون «يعانون خلف القضبان»

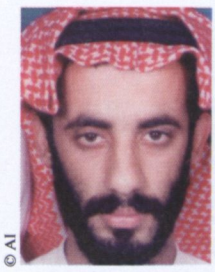
© AI

© AI

صفر عبدالرحمن الحوالي (اليسار)، وكميل عباس الأحمد

بدا كميل عباس الأحمد نحيلاً وشاحباً لدى خروجه أخيراً من مقر المخابرات العامة في الدمام في ٥ مايو/أيار ١٩٩٩، حيث كان محتجزاً بدون محاكمة، وربما بدون توجيه تهمة إليه، منذ القبض عليه في يوليو/تموز ١٩٩٦. وينتمي كميل وشقيقه، الذي اعتُقل معه ولكن أُطلق سراحه في العام التالي، إلى الطائفة الشيعية في السعودية، ويُذكر أن كثيراً من الشخصيات الشيعية البارزة قد اعتُقلوا في السعودية، بسبب انتقادهم للحكومة، حسبما ورد، أو بسبب ما زُعم عن صلتهم بمنتقدي الحكومة. ولكن يُعتقد أن كميل عباس الأحمد وشقيقه لم يكونا من المعارضين النشطاء للحكومة.

وفي ٢٥ يونيو/حزيران، أُطلق سراح الشيخ سلمان بن فهد العودة، الذي وردت حالته ضمن المناشدات العالمية في أغسطس/آب ١٩٩٦، والشيخ صفر عبدالرحمن الحوالي، وكانا محتجزين في سجن الحائر بدون تهمة أو محاكمة منذ القبض عليهما في سبتمبر/أيلول ١٩٩٤. وقد جاء القبض عليهما بعد أن ألقيا محاضرة عامة في البريدة انتقدا فيها الحكومة. وذكرت الأنباء أن مظاهرات عارمة شارك فيها مئات الأشخاص قد اندلعت في البريدة واستمرت عدة أيام عقب القبض عليهما.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هناك كثيراً من السجناء السياسيين الآخرين، ويُحتمل أن يكون بعضهم سجناء رأي، لا يزالون محتجزين في سجون السعودية. فقد كتب شقيق أحد السجناء المفرج عنهم قائلاً: "إنني سعيد بالطبع لنبأ الإفراج عنه، ولكن سعادتي لا يمكن أن تكتمل لأن هناك سجناء كثيرين آخرين لا يزالون يعانون وراء القضبان".

ومن بين هؤلاء السجناء الدكتور سعيد بن زُعير، رئيس قسم الإعلام في جامعة بن سعود في الرياض، والذي قُبض عليه في فبراير/شباط أو مارس/آزار ١٩٩٥، ولا يزال محتجزاً بدون تهمة أو محاكمة في سجن الحائر.

الشيخ سلمان بن فهد العودة

ماليزيا

سجين رأي يشكر أعضاء منظمة العفو الدولية

تلقّت منظمة العفو الدولية مؤخراً رسالة من ليم غوان انغ، وهو سجين رأي في ماليزيا عُرضت حالته ضمن المناشدات العالمية في أغسطس/آب ١٩٩٨. وفيما يلي مقتطفات من الرسالة:

أصدقائي الأعزاء أعضاء منظمة العفو الدولية في شتى أنحاء العالم،

أخلص التحيات من سجن كاجانغ!

إلى جميع الذين كتبوا إليّ: لقد كانت رسائل التشجيع والمؤازرة التي بعثتم بها بمثابة المدد الذي يبقي شعلة الأمل داخلي متوقدة في ركن زنزانتي المظلم. وما دامت السلطات لا تقدر على إخماد هذه الشعلة، فسوف يستمر عزمي على النضال من أجل قيم حقوق الإنسان والكرامة والحقيقة والعدالة والعقلانية.

وربما لم تفلح مساعينا هذه في دفع النظام الماليزي إلى الإفراج عني، أو منعه من حرماني من عضوية البرلمان الماليزي. ولكني أشعر أننا نجحنا في أن نبعث برسالة تحذير إلى أنظمة الحكم من قبيل ذلك القائم في ماليزيا، ومؤداها أنه لن يكون بوسعها أن تتصرف مستقبلاً وهي بمنجى من العقاب والمساءلة، متجاهلة تماماً الحقوق الإنسانية الأساسية أو حقوق المرأة.

وأود أن أعبّر لكم عن امتناني العميق لما أبديتموه من مشاعر القلق على صحتي وعلى المحن التي أواجهها في السجن. وأود أن أؤكد لكم أنه مهما كانت قسوة أوضاع السجن، فأنا قادر لا على تحملها فحسب بل وعلى التغلب عليها. فتحمل المشاق البدنية أهون كثيراً من العذاب النفسي الذي يحسّه المرء عندما يتخلف عن القيام بواجبه في عمل ما يراه صواباً.

إن رسائلكم ورسومكم وبطاقاتكم التي بعثتم بها جعلتني أدرك أنني لست وحيداً في زنزانتي أكافح بمفردي من أجل العدالة. لقد كتب الكثيرون منكم أكثر من رسالة. وأثبت هؤلاء الذين بعثوا إليّ من فرنسا وإيطاليا والنرويج وألمانيا وهولندا والسويد وبريطانيا وغيرها أننا نرتبط معاً برباط القيم العالمية السامية لحقوق الإنسان والعدالة.

فليكن إقرار العدالة هو قضيتنا المشتركة. وليكن احترام حقوق الإنسان الأساسية هو هدفنا الذي نصبو إليه جميعاً. وأتمنى لكم ولعائلاتكم دوام الصحة والسعادة.

أخوكم، ليم غوان انغ

ليم غوان انغ هو عضو معارض في البرلمان، وسُجن لمجاهرته بالدفاع عن حقوق المرأة. ففي مطلع عام ١٩٩٥، اتهم السلطات الماليزية باتباع معايير مزدوجة في تعاملها مع المزاعم التي ترددت عن قيام رئيس وزراء مقاطعة ملقة السابق باغتصاب إحدى التلميذات، وهي جريمة يُعاقب عليها القانون. وكان من شأن التهم التي وُجهت إلى ليم غوان انغ أن أُدين في أبريل/نيسان ١٩٩٧ بالتحريض على العصيان وترويج "أنباء كاذبة". وفي أغسطس/آب ١٩٩٨، نُقل إلى سجن كاجانغ لينفذ حكمين متتاليين بالسجن، كلٌ منهما لمدة ١٨ شهراً.

وترى منظمة العفو الدولية أن الدعوى ضد ليم غوان انغ ذات دوافع سياسية، وترمي إلى تقييد مشاركته في الحياة العامة.

ما بيدك أن تفعله:

يُرجى كتابة مناشدات تدعو إلى الإفراج عن ليم غوان انغ فوراً ودون قيد أو شرط، كما تحث السلطات على إلغاء قرار إدانته بما يتيح له العودة لممارسة عمله واستعادة عضويته في البرلمان.

وتُوجه المناشدات إلى:

Dato'Seri Mahathir bin Mohamad, Prime Minister and Minister of Home Affairs, Jalan Dato'Onn, 50502 Kuala Lumpur, Malaysia (Fax.: 603238 3784). ويُرجى إرسال نسخ إلى ليم غوان انغ على العنوان التالي:

Lim Guan Eng, c/o DAP Headquarters, 24, Jalan 20/9, 46300 Petaling Jaya, Selangor, Malaysia (Fax.: 03 7575718)

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

تصدر كل شهرين بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية لتطلعك على بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها من أجل حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، فضلاً عن التقارير التفصيلية. ويمكن الحصول عليها بالاتصال بالعنوان المذكور أدناه.

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 0DW, UNITED KINGDOM
رقم الوثيقة: NWS 21/05/99 الترقيم الدولي: ٦٨٨٧ ٣٠٨. قيمة الاشتراك السنوي ٧ جنيهات إسترلينية (١٢ دولاراً امريكياً)

* (رقم الوثيقة: NWS 21/04/99)